الرقم الدولي : 2075-7220

الرقم الدولي العالمي : 2313-0377

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون بجامعة بابل

العدد الاول 2026 السنة الثامنة عشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1291 لسنة 2009

Print ISSN : 2075-7220

Online ISSN : 2313-0377

Al-Mouhaqiq Al-Hilly Journal For Legal and Political Science

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University

First issue 2026 Eighteenth year

No. Deposit in the Archives office – office 1291 for the national Baghdad in 2009

هيئة تحرير المجلة

ت	الاسماء	الصفة	مكان العمل	الاختصاص العام	الاختصاص الدقيق
1	أ.د. فراس كريم شيعان	رئيس هيئة التحرير	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون دولي خاص
2	م.د. هند فائز احمد	مدير هيئة التحرير	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون دولي خاص
3	أ.د. اسراء محمد علي سالم	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
4	أ.د. اسماعيل صعصاع غيدان	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون اداري
5	أ.د. حسون عبيد هجيج	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
6	أ.د. ضمير حسين ناصر	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
7	أ.د. وسن قاسم غني	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
8	أ.د. ذكرى محمد حسين	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون تجاري
9	أ.د. صادق محمد علي	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون اداري
10	أ.د. اسماعيل نعمة عبود	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
11	أ.م.د محمد جعفر هادي	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
12	أ.م.د. رفاه كريم كربل	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون اداري
13	أ.م.د. قحطان عدنان عزيز	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون دولي
14	أ.م.د. ماهر محسن عبود	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
15	أ.م.د. اركان عباس حمزة	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون دستوري
16	أ.د. مروان محمد محروس	عضواً	كلية الحقوق/جامعة البحرين	قانون	—
17	أ.د. مزهر جعفر عبد جاسم	عضواً	اكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة / عمان	قانون عام	قانون جنائي
18	أ.د. سهيل حدادين	عضواً	الجامعة الاردنية	قانون	—
19	أ.د. فتحي توفيق عبد الرحمن	عضواً	كلية القانون/جامعة البتراء	قانون	—
20	أ.م.د. منى محمد عباس عبود	مدقق اللغة الانجليزية	كلية التربية الاساسية / جامعة بابل	اللغة الانجليزية	—
21	م.د. احمد سالم عبيد	مدقق اللغة العربية	كلية القانون / جامعة بابل	اللغة العربية	—

ت	أسم الباحث	عنوان البحث	عدد الصفحات
1	أ.د. اسماعيل صعصاع غيدان الباحث كرار محمد فاضل	مفهوم الضبط الإداري في المؤسسات الاصلاحية	25 - 1
2	أ.د. حسين جبار النائلي الباحثة خنساء خالد عوده	دور القضاء الدستوري في حماية تمثيل النساء في البرلمان (دراسة مقارنة)	55 - 26
3	أ.د. نافع تكليف مجيد الباحثة زينب هادي جبر	جريمة تقديم معلومات إحصائية كاذبة إلى هيئة الإحصاء (دراسة مقارنة)	89 - 56
4	أ.د. نافع تكليف مجيد الباحث حسين عبد علي كاظم	رفض الشكوى (دراسة مقارنة)	119 - 90
5	أ.م.د.ليلى حنتوش ناجي الخالدي الباحثة رفاه صباح حمدان	حماية القضاء الدستوري لمبدأ تكافؤ الفرص في تولي الوظائف العامة	148 - 120
6	أ.م.د. ليلى حنتوش ناجي الخالدي الباحثة فاطمة حامد رطان	الضوابط المنظمة للعلاقة بين رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء في مجال سحب الثقة وخلو المنصب	181 - 149
7	أ.م.د. عمار غالي عبد الكاظم	المسؤولية الجنائية عن الجرائم الوثائقية في عصر الذكاء الاصطناعي (قراءة في التشريع العراقي)	268 - 182
8	أ.م.د. باقر موسى سعيد	الآثار القانونية لاستخدام الوسائل التفجيرية المموهة في النزاعات المسلحة (تفجير أجهزة اللاسلكي في لبنان أنموذجًا)	300 - 269
9	م.د. كاظم خضير محمد	الاعتراض الإداري على قرار تقدير مبلغ ضريبة الدخل (دراسة في ضوء احكام قانون ضريبة الدخل العراقي رقم 113 لسنة 1982)	322 - 301
10	م.د. علي عبد الستار جواد	بطلان التوقيع الالكتروني	345 - 323
11	م.د. فراس مكي عبد نصار	الذكاء الاصطناعي والحقوق السياسية (قراءة في تأثيراته والسبل القانونية لمواجهة جرائمه)	377 - 346
12	م.د. صفا مظهر عبد الستار	العقوبات الاقتصادية كأداة للنفوذ السياسي في العلاقات الدولية	402 - 378
13	م.م. أيمن خليل شوكان الجبوري م.م. منتظر فلاح مرعي حسين	الضوابط الدستورية لحظر التطرف الفكري بين حماية المجتمع ومراعاة الحريات العامة	417 - 403
14	عمار عبد الحسين خسارة أ.د. سرمد عامر عباس	التمويل باعتباره أسلوب غير مباشر للتوريد	434 - 418
15	أ.م.د. لقاء مهدي سلمان	العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003	459 - 435
16	م.د. كوثر عهد محمد مجيد	عيوب الصياغة وأثرها في النص الجزائي (دراسة مقارنة)	494 - 460
17	م.د. نور فاضل مجيد	الذكاء الاصطناعي وأثرُهُ في القدرة على التَّنَبُّؤِ بالجريمة	521 - 495
18	م. محمد حمزة عويد الربيعي	جريمة الامتناع عن رعاية الصغير (دراسة مقارنة)	550 - 522
19	م.م. حيدر عبد الحسين حسن الجبوري	فلسفة المشرع في اعتبار الضمان العشري من النظام العام في عقد المقاولة (دراسة مقارنة)	588 - 551

أعداد

صبا مظهر السلامي

م.م. حنين مدين الهيتي

مجلة المحقق الحلي

للعلوم القانونية والسياسية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون بجامعة بابل

العدد الاول

السنة الثامنة عشر

2026

البريد الالكتروني

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1291 لسنة 2009

العقوبات الاقتصادية كأداة للنفوذ السياسي في العلاقات الدولية

م. د. صفا مظهر المياحي
جامعة بابل – كلية القانون
safamudher93@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 2026/2/22 **تاريخ قبول النشر: 2026/3/17** **تاريخ النشر:2026/3/30**

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور العقوبات الاقتصادية كآلية لفرض النفوذ السياسي في العلاقات الدولية، ومدى نجاح هذه العقوبات في ترسيخ النفوذ السياسي وحدوده الدولية. وتوصلت الدراسة إلى أن العقوبات الاقتصادية تسهم في إنتاج النفوذ السياسي عبر تحويل الضغط الاقتصادي إلى تكاليف سياسية داخلية تؤثر في خيارات النخب الحاكمة وسلوكها التفاوضي في البيئة الدولية. وأن نجاح العقوبات الاقتصادية في ترسيخ النفوذ السياسي يظل محدودًا، ويتوقف على طبيعة النظام السياسي للدولة المستهدفة، ومستوى التنسيق الدولي، واستهداف مراكز صنع القرار. كما قد تُنتج هذه العقوبات آثارًا سياسية عكسية كتعزيز تماسك النخب الحاكمة، وتعميق الاستقطاب الدولي، وظهور تحالفات مضادة تُقيّد فعالية العقوبات كأداة للنفوذ السياسي.

الكلمات المفتاحية: العقوبات الاقتصادية، النفوذ السياسي، العلاقات الدولية.

Economic Sanctions as a Tool of Political Influence in International Relations

Lect. Safa Mazhar Al Mayah
University of Babylon - College of Law

Abstract: This study aimed to reveal the role of economic sanctions as a mechanism for generating political influence in international relations, and the extent to which these sanctions succeed in consolidating political influence and its international limitations. The study concluded that economic sanctions contribute to generating political influence by transforming economic pressure into domestic political costs that affect the choices of ruling elites and their negotiating behavior in the international arena. However, the success of economic sanctions in consolidating political influence remains limited and depends on the nature of the political system of the targeted state, the level of international coordination, and the targeting of decision-making centers. Furthermore, these sanctions may produce adverse political effects, such as strengthening the cohesion of ruling elites, deepening international polarization, and the emergence of counter alliances that limit the effectiveness of sanctions as a tool for political influence.

Keywords: Economic sanctions, political influence, international relations.

المقدمة

شهدَ العالم بأسره العديد من الصراعات والحروب التي أودت بحياة الكثير من الشعوب حول العالم، وخلفت الكثير من الكوارث الإنسانية والتنظيمية بلغت ذروتها في العصر الحديث خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية علاوة على الحروب الدولية والإقليمية، التي لم ينتج عنها سوى استنزاف الموارد والأرواح والكيانات، لذا فقد ظهرت إحدى أهم الأدوات التي كانت بديلاً فعالاً لوقف الصراعات المسلحة والتي تمثلت بالعقوبات الاقتصادية، حيث اعتبرت هذه العقوبات من أهم الأدوات الرئيسية في السياسات الخارجية للدول العالمية، المرتبطة بالخيارات التفصيلية بين وسائل الدبلوماسية التقليدية والأعمال العسكرية.

تستخدم العقوبات الاقتصادية لغايات إضعاف الموارد الاقتصادية الخاصة بالدولة المستهدفة كأن تُطبق عليها العزلة الدولية سياسياً واقتصادياً، أو وضع شخصيات سياسية تحت العقوبات الاقتصادية كأداة للضغط على نظام الدولة المستهدفة وإخضاعها. كما لا يمكن التيقن الكامل بحتمية نجاح العقوبات الاقتصادية بسبب عدم اليقين في تعاون الدول العالمية لفرض هذه العقوبات، وعدم اليقين في قدرة الدولة المستهدفة على مواجهة هذه التحديات لما تملكه من موارد وإمكانيات داخلية وتحالفاتها مع قوى أخرى لا تنتمي إلى التحالف الدولي الذي يمارس العقوبات، لذا لا يمكن التيقين من التأثير في سلوك الدول المستهدفة جراء فرض العقوبات الاقتصادية عليها [1: ص61].

لذا فإن دراسة العقوبات الاقتصادية كأداة للنفوذ السياسي، وفي إطار العلاقات الدولية يُعد أمراً ضرورياً لإمكانية التعرف على ديناميكيات القوة في النظام السياسي العالمي من منظور سياسي اقتصادي، كما يعزز فهم هذا المنظور العلمي والعملي من إدراك مدى قوة وفاعلية الفرضيات التي تتصل مباشرةً مع الضغوطات الاقتصادية ودورها في تغيير السلوك السياسي للدول.

إشكالية الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في عدم اليقين بمدى نجاح العقوبات الاقتصادية، في حين أن العقوبات الاقتصادية من الممكن أن تُحدث أثراً في التأثيرات السلبية على اقتصاديات وسياسات الدول المستهدفة، ولكن لا زالت هذه الآثار غير مفهومة على نطاق واسع، وقدرتها على تغيير اتجاهات النظام السياسي فعلياً، وإن أي تغيير في السلوك السياسي للدول المستهدفة لا يحمل نفس القدر من تحقيق الأهداف المرجوة والذي طرح تساؤلاً حول مدى قدرة هذه العقوبات على تحقيق الأهداف الشاملة والكلية من هذه العقوبات وبنفس الأثر لكل الدول [2: ص1]. كما تكمن مشكلة الدراسة في ظل عدم

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

وجود توافق صريح ومتفق عليها فيما يتعلق بآليات محددة لإنجاح عملية العقوبات الاقتصادية، حيث أن مدى فعالية ونجاح هذه العقوبات تعتمد على عوامل غير متسقة أو متشابهة فيما بينها، أهمها قدرات الدول المستهدفة وعلاقاتها الدولية، ومدى قدرة هذه الدول المستهدفة على التكيف مع الحصار والعقوبات الاقتصادية، الأمر الذي يفرض ضرورة دراسة هذا الموضوع ومعرفة مدى كفاية العقوبات الاقتصادية في كونها أداة حقيقية لكبح جماح الدول المستهدفة وتطويع سياساتها بما يتماشى مع النظام العالمي والدول الفاعلة فيها والتي تمتلك القدرة على فرض هذه العقوبات [3: ص290، 291]. وتثير إشكالية الدراسة عدة تساؤلات تتمثل في كل مما يلي:

- ماهية العقوبات الاقتصادية وأبرز أدواتها؟
- ما دور العقوبات الاقتصادية كآلية لإنتاج النفوذ السياسي في العلاقات الدولية؟
- ما مدى نجاح العقوبات الاقتصادية في ترسيخ النفوذ السياسي وحدوده الدولية؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة الحالية للكشف عن مدى كفاية العقوبات الاقتصادية كأداة للنفوذ السياسي في العلاقات الدولية. واندرج تحت الهدف الرئيسي للدراسة كل من الأهداف التالية:

- الكشف عن ماهية العقوبات الاقتصادية وأبرز أدواتها.
- بيان دور العقوبات الاقتصادية بوصفها آلية لإنتاج النفوذ السياسي في العلاقات الدولية.
- التعرف على مدى نجاح العقوبات الاقتصادية في ترسيخ النفوذ السياسي وحدوده الدولية.

أهمية الدراسة:

تمثلت أهمية الدراسة في كل مما يلي:

الأهمية العلمية للدراسة: تكمن أهمية الدراسة العلمية في الجهد البحثي العلمي في تكوين مادة علمية ونظرية لتكوين تصور معرفي وعلمي شمولي حول العقوبات الاقتصادية وأدواتها، كون هذه العقوبات تُمثل أداة فاعلة في النفوذ السياسي في العلاقات الدولية، وبالتالي القدرة على تغطية الفجوة العلمية والنظرية فيما يتعلق بموضوع الدراسة الحالية، وهو ما سيسهم في بنية الأبحاث العلمية المستقبلية ذات الصلة بموضوع الدراسة الراهنة.

الأهمية العملية للدراسة: تتمثل أهمية الدراسة العملية في الجهد العملي المتمثل باستخدام المناهج البحثية والعلمية المناسبة والمتمثلة بالطرق والوسائل الحقيقية لإمكانية حل مشكلة الدراسة والإجابة على تساؤلاتها وتحقيق أهداف الدراسة، وهو ما سيفضي للوصول إلى النتائج العلمية الحقيقية للدراسة وإمكانية وضع التوصيات المناسبة التي من شأنها أن تُمثل بيانات رئيسية في تحسين مسارات العقوبات الاقتصادية وتوجيه صناع القرارات السياسية المحلية والوظيفية في التعامل مع هذه العقوبات سواءً كانت دولاً فارضة للعقوبات أو الدول المستهدفة.

حدود الدراسة

تضمنت حدود الدراسة كل مما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** تتناول الدراسة البحثية الحالية بياناً للعقوبات الاقتصادية ودراسة هذه العقوبات كأداة للنفوذ السياسي في العلاقات الدولية.
- **الحدود المكانية:** تنطوي الحدود المكانية للدراسة على الصعيد العالمي ككل.

المفاهيم الرئيسية

النظام الانتخابي: عرفت الباحثة العقوبات الاقتصادية إجرائياً على أنها مجموعة من الوسائل والأساليب الاقتصادية والمالية التي تقوم دولة أو تحالف من الدول بفرضها على دولة أخرى أو منظمة دولية لغرض الضغط عليها والحد من قدراتها أو عدم حصولها على تطور تقني أو عسكري أو سياسي أو ما شابه ذلك ومزاحمة الدول العظمى بميزان القوى العالمية أو لإخضاع دولة أو كيان سياسي والضغط عليه لتنفيذ قرارات دولية محددة كوقف الحرب على دولة أخرى أو القبول بشروط معينة وذلك من خلال إجراءات معينة مثل الحصار الاقتصادي والتجميد للأصول المالية الخارجية للدولة أو القيود التجارية والجمركية وحظر الحوالات المالية ومنع الشراكات التجارية والاستثمارية مع العالم الخارجي.

النفوذ السياسي: لقد أمكن تعريف النفوذ السياسي إجرائياً على أنه ما تملكه الدول العظمى والفاعلة من قدرات وإمكانيات تستخدمها في قراراتها السياسية الخارجية للتأثير على قرارات واتجاهات وسلوكيات دول أخرى سواءً عبر قنوات دبلوماسية أو العقوبات الاقتصادية أو ما شابه ذلك.

العلاقات الدولية: عُرفت العلاقات الدولية إجرائياً بأنها سلسلة من العلاقات البينية والتفاعلات بين الدول العالمية سياسياً وقانونياً واقتصادياً وتستند هذه العلاقات إلى وجود أهداف مشتركة مثل التعاون السياسي والاقتصادي والأمني، أو أن تكون علاقات تنافسية أو متعارضة ويحكمها التهديدات والعقوبات الاقتصادية.

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

الدراسات السابقة

لقد أمكن الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية وفيما يلي بيان موجز لأبرز هذه الدراسات:

هدفت دراسة السعدي (2021) [4: ص33]، إلى الكشف عن العقوبات الاقتصادية الدولية وأثرها في العلاقات الدولية، لا سيما العقوبات التي فرضتها دول الاتحاد الأوروبي على إيران، وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن أحد أسباب العقوبات الاقتصادية الأوروبية على إيران، تمثلت بدايةً بإضعاف الجانب الإيراني من تطوير قوته النووية والحيلولة دون جعله فاعلاً دولياً، كما أن دول الاتحاد الأوروبي تطمح لإن تبقى مسيطرة على سوق بيع الأسلحة دولياً وأن ظهور الجانب الإيراني بقدرات وإمكانيات لصناعة الأسلحة، سيؤدي إلى ظهور منافس جديد لهذه الدول يحول دون تحقيقها أرباحاً وأهدافاً في مجال صناعة الأسلحة، وقد استخدمت دول أوروبا العقوبات الاقتصادية لعدم الرغبة في المواجهة العسكرية ونتائجها التي من الممكن أن تستنزف القدرات العسكرية الغربية.

كما سعت دراسة حجازين (2021)[5: ص11]، للكشف عن مدى أهمية العقوبات الاقتصادية كأحد أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، ومدى فعالية هذه الأداة وتطبيقها على كل من جمهورية إيران وكوريا الشمالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التاريخي، ومنهج صنع القرار والمنهج المقارن، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر للعقوبات الاقتصادية على الدول في تغيير سياساتها وسلوكها، إلّا أن أداة العقوبات الاقتصادية لم تؤثر بشكل صريح بسلوك كل من إيران وكوريا الشمالية وذلك بسبب وجود كم كبير من الخروقات لهذه العقوبات، لا سيما من خلال الدول المتحالفة مع كل من إيران وكوريا الشمالية كالصين وروسيا على سبيل المثال، ذلك أن نجاح العقوبات الاقتصادية تتطلب تكاتف الدول العالمية ضد دولة معينة دون أي خروقات.

كما هدفت دراسة زهيرة (2019)[6: ص148]. للكشف عن العقوبات الاقتصادية الدولية بوصفها أحد أدوات السياسة الخارجية في التعامل مع التهديدات الأمنية والسلمية، بالتطبيق على العقوبات الاقتصادية الدولية على جمهورية العراق. ومن خلال استخدام المنهج الوصفي النوعي، وتوصلت الدراسة إلى أن نظام العقوبات الاقتصادية المعتمد من قبل الأمم المتحدة يختلف من حيث آثاره وفعاليته من أزمة إلى أخرى، وبغض النظر عن مدى فعاليتها، فهي تخدم فقط الدول العظمى ذات النفوذ الدولي تحت ذريعة حماية الأمن والسلم الدوليين، وقد بينت الدراسة أيضاً أن لهذه العقوبات آثاراً إيجابية للدول ذات النفوذ الدولي، ولها آثار سلبية على الدول المستهدفة كالعراق، والتي أثرت على مستوى الأمن والاستقرار العراقي والقدرة الاقتصادية في البلاد.

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

كما هدفت دراسة Gutmann, et. al (2023) [3: ص290]. إلى تحليل أبرز آثار العقوبات الاقتصادية على الدول المستهدفة ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها وآثارها السياسية، وبالاعتماد على منهج المراجعة المنهجية والتحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن الآثار الناجمة عن العقوبات الاقتصادية تمثلت بإضعاف الاقتصاد العام للدولة المستهدفة وأنشطتها التجارية والاستثمارية، وتردي الأحوال الاقتصادية وارتفاع مستويات الفقر والبطالة وتغيير شكل الطبقات الاجتماعية، أما الأثر السياسي فتمثل في جعل النظام السياسي أكثر حزماً وقمعاً للشعب وبالتالي انخفاض مستوى الحريات الفردية وحقوق الإنسان، بينما تمثل الأثر الصحي بتدني مستويات الرعاية الصحية نتيجةً لضعف الاقتصاد العام والمردودات المالية الخاصة بالقطاع الصحي.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها لا يقتصر على تناول العقوبات الاقتصادية بوصفها أداة ضغط أو وسيلة للتأثير في السلوك السياسي للدول، بل يتعمّق في تحليلها كأداة للنفوذ السياسي في إطار العلاقات الدولية، وهو ما لم تُفرده الدراسات السابقة بالتركيز الكافي. فمع أنّ دراسة السعدي (2021) تناولت العقوبات الأوروبية على إيران في سياق محاولة الحد من قدراتها النووية وتأثير ذلك في علاقاتها الدولية، إلا أنها ركّزت على تفسير دوافع العقوبات أكثر من تحليلها كآلية منظمة لتشكيل النفوذ السياسي وتغيير موازين القوة بين الدول. وأما دراسة حجازين (2021) فقد ركزت على تقييم العقوبات كأداة في السياسة الخارجية الأمريكية، مع التركيز على حالتي إيران وكوريا الشمالية، لكنها لم تُعالج بصورة مباشرة سؤال: كيف تتحول العقوبات إلى نفوذ سياسي فعّال؟ كما هو الحال في الدراسة الحالية، أما دراسة زهيرة (2019) فقد ركّزت على تباين آثار العقوبات الدولية المفروضة من الأمم المتحدة، مسلّطة الضوء على عدم تكافؤ تأثيرها بين الدول العظمى والدول المستهدفة. ورغم القيمة التحليلية لهذه الدراسة، إلا أنها لم تتناول الجانب المتعلق بتقييم حدود النفوذ السياسي الناتج عن العقوبات ولا العوامل التي تحدد مدى استدامته.

وتتميّز دراسة Gutmann et al. (2023) بأنها حديثة وشاملة للآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية للعقوبات، لكنها بقيت أقرب إلى تقييم النتائج والتداعيات من كونها دراسة تستكشف كيفية توظيف العقوبات اقتصاديًا كأداة نفوذ سياسي داخل النظام الدولي، أو دورها في إعادة تشكيل السلوك الخارجي للدول وفق منطق القوة والتوازنات. بناءً على ذلك، يتميز هذا البحث بأنه لا يعالج آثار العقوبات فقط، ولا يكتفي بتقديم دراسات حالة، بل يسعى إلى صياغة إطار تحليلي يوضح كيف ولماذا تُستخدم العقوبات الاقتصادية كأداة لتحقيق النفوذ السياسي، وما الشروط

التي تجعلها ناجحة أو تحدّ من فعاليتها، وهو ما يشكّل فجوة واضحة لم تُغطِّها الدراسات السابقة بصورة مباشرة أو متكاملة.

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف الظواهر والعلاقات الدولية ووصف الاتجاهات الفكرية والبحثية، وتحليلها نوعياً للوصول إلى معلومات واضحة ومباشرة تسهم في تكوين منظور علمي يبين مدى كفاية العقوبات الاقتصادية كأداة للنفوذ السياسي في العلاقات الدولية.

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية العقوبات الاقتصادية وأبرز أدواتها

اعتبرت العقوبات الاقتصادية بديلاً فاعلاً في إخضاع أنظمة سياسية وكيانات دولية، وتعددت أشكال هذه العقوبات والتي تمثلت على سبيل الذكر بكل من العقوبات المالية وتجميد الأموال للدولة نفسها أو القطاعات التجارية أو مصالح لأفراد، وكذلك الحظر التجاري الشامل وخلاف ذلك، كما أدت التطورات التقنية والمالية المختلفة إلى إعادة صياغة عوامل النفوذ الاقتصادي وآلياته والكيفية التي يتم من خلالها فرض عقوبات اقتصادية أكثر اتساعاً لتصبح هذه العقوبات تُمثل بدائل حقيقة أقل وطئة من اللجوء للمواجهات العسكرية في عمليات إدارة الأزمات بين الدول [7: ص2]، وبشكل أكثر وضوح، فإن المبحث الحالي يتناول مفهوم العقوبات الاقتصادية والكشف عن أبرز أدواتها، وسيتم بيان ذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: ماهية العقوبات الاقتصادية

يُعتبر مفهوم العقوبات الاقتصادية من أبرز المفاهيم التي لاقت رواجاً واسعاً على المستويين التطبيقي الدولي وعلى المستوى البحثي والعلمي، وقد أشير إلى هذا المفهوم بمطصلحات مختلفة حيث أشير إليه بالمقاطعة التجارية، والحظر الاقتصادي والحرب الاقتصادية، كما أطلق على هذه الأداة على أنها أداة التدابير الاقتصادي وذلك وفقاً لنص المادة (41) من ميثاق الأمم المتحدة والتي نصت على: "لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه **التدابير**، ويجوز أن

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

يكون من بينها **وقف الصلات الاقتصادية** والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية" [8: ص1].

أما العقوبات الاقتصادية وهو المصطلح المتعارف عليه عالمياً كأداة من أدوات السياسة الخارجية للدول، فقد أمكن تعريفه من قبل جانب من الفقه الدولي على أنه "أداة قسر وإكراه في السياسة الخارجية للدول التي تنتهك العلاقات الاقتصادية الطبيعية على دولة أخرى من أجل حمل الدولة المستهدفة على تغير سلوكها" [9: ص13].

بينا يرى آخرون بأن العقوبات الاقتصادية بأنها عبارة عن "جزءات دولية تستهدف مباشرةً المقومات الاقتصادية والماليى في الدولة المستهدفة وهي بذلك وسيلة من وسائل الضغط الأممي غايتها حمل الدولة المهددة بالسلم والأمن الدوليين على الإذعان لالتزاماتها الميثاقية أو التراجع عن الأسباب المفضية لذلك التهديد والخلل" [10: ص79].

وعليه، فإن العقوبات الاقتصادية تشكل مجموعة من ردود الأفعال تستخدمها دولة نافذة أو مجموعة من الدول المتحالفة ضد دولة أخرى، من خلال اتخاذ إجراءات اقتصادية ومالية محددة ومن الممكن أن تكون هذه الإجراءات عبارة عن فرض حصار اقتصادي على الصادرات والواردات، أو تهديدات بقطع العلاقات المالية والاقتصادية، أو فرض رسوم جمركية إضافية وما شابه ذلك من العقوبات الاقتصادية، ويتم ذلك للتأثير على إرادة نظام سياسي او تغيير سلوكه وإلزامها بقرارات وسلوكيات تجبر الدولة المستهدفة بالانخراط وفق اتجاهات وسياسات الدول النافذة أو الحد من صناعة الأسلحة والتطور العسكري أو الإجبار لاحترام كيان معين أو التعامل معه بذريعة الحفاظ على شكل وطبيعة النظام العالمي[9: ص14].

وقد تم تحديد أهم المبادئ الرئيسية التي تستند إليها قيام العقوبات الاقتصادية والتي تمثلت في كل مما يلي من إجراءات [6: ص32-35]:

- أن تكون الإجراءات المتبعة هي إجراءات اقتصادية ذات طبيعة دولية.
- الشرط القسري: ويراد بالشرط القسري هو حث الدول المتحالفة جميعاً لفرض عقوبات اقتصادية صارمة ضد الدول المستهدفة وإجبارها قسراً لتنفيذ شروط تلك الدول جبراً وقسراً.
- العقوبات الاقتصادية هي إجراءات عقابية تنشئ نتيجة انتهاك الدولة المستهدفة للقوانين والأعراف الدولية.
- تعتبر العقوبات الدولية عقوبات هادفة إلى تصويب خطأ دولة ما او تغيير سلوكها بما يتماشى مع رؤية الدول العظمى الفارضة لتلك العقوبات.

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

وفقاً لما تقدم فإن العقوبات الاقتصادية تُعبر عن إجراء دولي تلجأ إليه الدول العظمى وذات النفوذ الدولي لإخضاع نظام سياسي أو دولة لاتباع سياسات واتجاهات تلك الدول وتصويب سلوكها ومساراتها السياسية بما يتماشى مع رؤية تلك الدول، وتتم هذه الإجراءات وفقاً لمبادئ القانون الدولي لإضفاء الشرعية الدولية على إجراءات العقوبات الاقتصادية.

المطلب الثاني: أدوات العقوبات الاقتصادية

تضمنت العقوبات الاقتصادية العديد من الأدوات التي تم تطبيقها في هذا المجال والمتعارف عليها على نطاق واسع، وقد أمكن بيان أبرز هذه الأدوات كما يلي:

أولاً: الحظر الاقتصادي: يتمثل الحظر الاقتصادي بمنع وصول أي من الموارد والصادرات إلى الدولة المستهدفة كمنع التنقلات التجارية البرية، ومنع وصول السفن إلى موانئ هذه الدولة، وهو إجراء عقابي للدول المستهدفة نتيجة تصرفها بسلوكيات غير قانونية دولية أو تصحيح سلوكيات هذه الدول للتماشى مع الاتجاه العام في السياسات العالمية، ويُمثل هذا الإجراء من أخطر الإجراءات التي تُعنى بعزل الدولة عن النشاط الاقتصادي العالمي ككل [11: ص84].

فالحظر الاقتصادي يُمثل إجراءً قانونياً يتم اتخاذه وفقاً لسلطة دولية مثل هيئة الأمم المتحدة أو أي هيئة إقليمية أيضاً، ويتم اتخاذ هذا القرار لغايات إخضاع دولة لقبول شروط قوى دولية أخرى وهو حظر اقتصادي يشكل منع وصول أي موارد اقتصادية للدولة المستهدفة ومحاولة منع هذه الدولة من إمكانية التصرف التجاري فيما يتعلق بالواردات من هذه الدولة [12: ص11]. ولقد تم تحديد عدة شروط رئيسية لإنجاح عملية الحظر الاقتصادي والتي تمثلت في كل مما يلي [13: ص76] [14: ص253].

- أن تكون الدولة المستهدفة لفرض الحظر الاقتصادي عليها ذات علاقات مع دول أخرى، وتعتمد بشكل ملحوظ في مواردها أو تجارتها على دول أخرى، بحيث أن تطبيق الحظر الاقتصادي عليها سيؤثر سلباً على اقتصادها تجارياً أو صناعياً.
- أن يشمل الحظر الاقتصادي أبرز المجالات الحيوية التي تعتمد عليها الدولة المستهدفة في بنية اقتصاديها بحيث يتأثر اقتصادها بشكل كبير دون أن يتم استهداف مجالات ثانوية أو غير مؤثرة.
- دمج إجراءات ذات طبيعة سياسية مع الحظر الاقتصادي كقطع العلاقات الدبلوماسية أو عدم الاعتراف بالنظام السياسي للدولة المستهدفة ليصبح الحظر الاقتصادي أكثر قوة وتأثيراً في استهداف الدولة المعنية.

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

ثانياً الحصار البحري: يُعتبر الحصار البحري واحداً من أبرز أدوات الضغط على الدول المستهدفة فيما يتعلق بتنفيذ العقوبات الاقتصادية وذلك لتعطيل أو الإضرار بالنظام الاقتصادي للدولة وجعله اقتصاداً ضعيفاً يؤثر بالضرورة على ضعف عام للدولة ككل وإجبارها على تنفيذ سياسات الدول الفارضة لهذه العقوبة، ويُنظر للحصار البحري على أنه أحد الإجراءات السلمية وغير العسكرية التي تسعى إلى منع وصول أو خروج السفن من موانئ الدولة المستهدفة، وذلك يؤدي إلى عزل هذه الدولة عن العالم فيما يتعلق بالتواصل والتجارة البحرية [15: ص43].

ثالثاً: المقاطعة: يُعنى بالمقاطعة، أي وقف كافة العلاقات بين الدول الفاعلة والدولة المستهدفة على المستوى السياسي والاقتصادي والمالي، وتمتد هذه المقاطعة إلى مقاطعة العلاقات التجارية لأفراد الدولة المستهدفة أيضاً من حوالات مالية أو علاقات تجارية أو استثمارية، وهو ما يعمل على زيادة الضغط على الدولة المستهدفة وإجبارها على تنفيذ السياسات والإجراءات المطلوبة منها من دول المقاطعة [16: ص264]. وتشمل المقاطعة كافة أوجه الأنشطة الاقتصادية من استثمار، وحوالات وعلاقات مالية، وتجارية وسياحية واستثمارية علاوة على وقف أنشطة الاستيراد والتصدير وحظر كافة أشكال الشحن وهو ما يجعل الدولة بعزلة تامة عن المجتمع الدولي فيما يتعلق بالأنشطة التجارية والمالية كافة [17: ص1].

رابعاً: تجميد الأرصدة المصرفية والودائع: في بعض الحالات، يتم تطبيق أداة تجميد الأرصدة البنكية والودائع لبعض الدول عندما تكون الأدوات السابقة غير كفيلة بالضغط على النظام السياسي، أو أن يكون للدولة المستهدفة علاقات لا يمكن قطعها مع دول حليفة لها، ليتم تجميد أرصدة هذه الدول في البنوك العالمية أو تجميد ودائعها في دول أخرى أو منظمات دولية، ويعتبر هذا الإجراء من الإجراءات والأدوات الفاعلة في الضغط على الدول المستهدفة. ويرتبط بهذا النوع من العقوبات الاقتصادية على عدة جزاءات مالية تتمثل فيما يأتي [11: ص94]:

- تعليق المساعدات المالية والاقتصادية الخارجية أو وقفها بشكل تام أو تقليصها على أقل تقدير.
- فرض ضرائب أو زيادة الضرائب على ممتلكات الدولة المستهدفة في دول أخرى، وزيادة الضرائب الجمركية على صادرات تلك الدول مما يقلل نسبة الطلب على صناعات أو صادرات هذه الدولة.
- تأخير دفع المستحقات النقدية للدولة المستهدفة من بضائع وسلع صادرة للخارج.

المبحث الثاني: العقوبات الاقتصادية كآلية لإنتاج النفوذ السياسي في العلاقات الدولية

يقدم المبحث الحالي بياناً للعقوبات الاقتصادية كآلية لإنتاج النفوذ السياسي في العلاقات الدولية، وذلك من خلال الكشف عن التأثير السياسي للعقوبات الاقتصادية على خيارات وسلوك الدول المستهدفة، وكذلك بيان توظيف العقوبات الاقتصادية لإعادة تشكيل موازين النفوذ في العلاقات الدولية، ويتم ذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: التأثير السياسي للعقوبات الاقتصادية على خيارات وسلوك الدول المستهدفة

تُعتبر العقوبات الاقتصادية أداة فاعلة في سياسات الدول الخارجية والمنظمات الدولية والأممية، من خلال ما تلعبه هذه الأداة من دور محوري في ممارسة الضغوطات السياسية على الدولة المستهدفة لغرض تغيير اتجاهاتها وسلوكياتها بما يتماشى مع طبيعة النظام العالمي أو السياسات الخارجية للدول العظمى [18: ص1]، وقد أشارت دراسة Marino (2005) إلى أن العقوبات الاقتصادية من شأنها إحداث انهيار في المنظومة الاقتصادية للدول الاقتصادية وذلك من خلال تحميل الدولة أعباء وتكاليف اقتصادية وتنظيمية وإدارية داخلية في الدولة، وبالتالي عدم قدرة الدولة على إدارة مؤسساتها الداخلية بالشكل المطلوب، مما يؤدي بالنهاية إلى الإضرار بالنظام الاقتصادي ككل، وهو ما يؤثر بالضرورة على سلوك الدولة المستهدفة وصناع القرار السياسي فيها لتنفيذ كافة الشروط أو المطالب الدولية في تصويب سلوكها وتغيير قراراتها [19: ص564].

على مستوى العلاقات الدولية، فإن للعقوبات الاقتصادية دوراً بارزاً في تحديد وجهة النظام السياسي أو معرفة سلوكه الغامض في كثير من الأحيان، حيث أن العقوبات الاقتصادية من شأنها تحديد اتجاه الدولة المستهدفة وما هي الخيارات التي ستلجأ لها خلال هذه العقوبات، وتُمثل هذه الخيارات نهج وسياسة وسلوك الدولة في العلاقات الدولية، كأن يتم فرض عقوبات اقتصادية على دولة ما، ليتم الكشف عن علاقاتها مع المجتمع الدولي وما هي الدول التي تتكاتف معها ويمكن أن تُحدث تأثيراً سلبياً على المجتمع الدولي ككل، كما يمكن للدول أو المنظمات الدولية التي تفرض العقوبات الاقتصادية، أن تمارس هذه العقوبات لغرض إضعاف شرعية دولة ما من خلال ما يرتبط بهذه العقوبات من ضغوطات على الساحة الداخلية للدولة مما يُظهر جماعات معاضرة للنظام السياسي، ويتم دعم هذه الجماعات للإضرار بشرعية الدولة أو خلق صراعات داخلية تؤدي بالضرورة إلى إضعاف الدولة بكافة مكوناتها وانهاك النظام السياسي فيها، ما

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

يؤدي في بعض الأحيان إلى تغيير النظام السياسي ككل، أو تغيير سياساته والسيطرة عليه لتنفيذ شروط أو قرارات دولية من قبل الدول التي تمارس هذه العقوبات الاقتصادية على الدولة المستهدفة [20: ص78–88]،

وعلى صعيد آخر، فمن المهم الإشارة إلى أن العقوبات الاقتصادية، تلعب دوراً هاماً في التأثير على سلوك الدولة المستهدفة من خلال تقييم سلوكياتها وتغييرها في بعض الأحيان، وإعادة تنظيم سياساتها وأولوياتها الإجرائية والاستراتيجية، فكلما كان تأثير الدولة المستهدفة أكبر، كلما كانت أكثر انصياعاً للسياسات المفروضة عليها من الدول الفارضة للعقوبات، كأن تستجيب لشروط معينة خلال المفاوضات مع دول آخرى، أو المشاركة بحصار دولة أخرى أو التنازلات السياسية أو أي سلوك يعكس بالضرورة سلوكاً مغايراً لسلوكها العام [21: ص1].

من جانب آخر، فإن العقوبات الاقتصادية لا تحقق النتائج المأمولة في بعض الأحيان، حيث أن فرض العقوبات الاقتصادية على دولة ما لوقت طويل جداً، من الممكن أن يؤدي ذلك إلى خلق نوعاً من المقاومة لدى الدولة أو جعلها قادرة على التماشي مع تلك العقوبات والاعتماد على الموارد الذاتية للدولة علاوة على البحث عن علاقات اقتصادية مع دول أخرى، وبالتالي جعل الدولة المستهدفة ذات مرونة أكبر وقدرة أعظم في مواجهة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، مما يؤدي ذلك إلى جعل سلوك الولة أكثر قوة ويصعب تغييره بل جعل هذه الدولة تشكل تهديداً على سياسة الدول العظمى كلاعب دولي قادر على الوقوف بوجه الدول العظمى، وسيؤدي ذلك إلى خلق بيئة دولية معقدة ومن الممكن أن تنال من الصورة النمطية للدول العظمى وشكل النظام العالمي ككل[22: ص1–2].

الجدير بالذكر أن فعالية العقوبات الاقتصادية تختلف من نظام سياسي لآخر، فعلى سبيل المثال، فإن النظم السياسية الديمقراطية تعتبر أكثر تأثراً بمثل هذه العقوبات، ذلك أن هذه الأنظمة تستمد قوتها من تكاتف الجمهور ودعمه للنظام السياسي، ومدى تأثر هذه الأنظمة بالضغوطات الشعبية، علاوة على وجود جهات فاعلة مثل البرلمانات تقوم بالتشاور في تلك العقوبات وتكتسب مساحة من المرونة بالتعامل مع الدول التي تمارس العقوبات الاقتصادية، على خلاف النظم الاستبدادية التي تحكم الدولة من وجهة رأس النظام السياسي ولا يوجد دور للشعب أو الأحزاب أو البرلمان في الدولة، وهو ما يجعل من الصعب التأثير السريع أو التأثير بنفس فعالية التأثيرات على الأنظمة السياسية الديمقراطية، ومن هذا المنطلق يمكن القول بوجود تفاوت لتلك العقوبات الاقتصادية من نظام سياسي لآخر وإن تشابهت الدول في بنية اقتصاداتها ومواقعها الجغرافية وطبيعة علاقاتها الخارجية [21: ص2].

وفقاً لما تقدم، فإن العقوبات الاقتصادية تُعتبر أداة فاعلة في كثير من الأحيان في إخضاع الدول المستهدفة، ولكن في بعض الأحيان قد لا تؤثر هذه العقوبات على النحو المطلوب بسبب تعقيد طبيعة النظام السياسي وشكله،

وعلاقاته الدولية، إذ أن العقوبات الاقتصادية من الممكن أن تصبح خيارات استراتيجية تمنح الدولة المستهدفة قدرة التكيف أو فتح آفاق وتصورات جديدة عبر علاقات دولية مختلفة، وبالرغم من ذلك، إلّا أن العقوبات الاقتصادية تُعتبر أداة فاعلة في تغيير شكل ونهج النظام السياسي وفي كثير من الأحيان يمكنها إخضاع سلوكيات الدول المستهدفة لاتجاهات الدول العظمى أو المنظمات العالمية لاتباع أو تطبيق سياسات معينة تتماشى مع رؤية تلك الدول والمنظمات الدولية.

المطلب الثاني: توظيف العقوبات الاقتصادية لإعادة تشكيل موازين النفوذ في العلاقات الدولية

يتم رسم ملامح النظام العالمي، وفقاً لاتجاهات الدول العظمى التي تتحكم في هذا العالم، كنظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة ودول الحلفاء، لذا فإن هذه الدول حريصة على إبقاء النظام العالمي تحت أنظارها ويسير بمقتضى سياساتها وبما يتماشى مع مصالحها، وأن أي دولة قد تتسم بسلوك مغاير لتلك الاتجاهات أو إجراء تحالفات أخرى، تقوم هذه الدول العظمى باستخدام أدوات لإجبار هذه الدولة على الانصياع لسياسات الدول العظمى، وتُعتبر أداة العقوبات الاقتصادية واحدة من أهم تلك الأدوات والأساليب التي تستخدمها الدول العظمى، فكلما وجدت الدول العظمى أن مكانتها مهددة بوجود كيانات منافسة أو ظهور قوى تنازعها في قيادة العالم، تلجأ هذه الدول إلى استخدام العقوبات الاقتصادية لردع أي تطلعات أو ظهور قوى أخرى في هذا العالم وتعيد تشكيل النظام العالمي لنظام ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب وهو ما يهدد مكانة ونفوذ ومصالح الدول العظمى، ومن هذا المنطلق فإن العقوبات الاقتصادية تُمثل نهجاً مفاده إعادة تشكيل موازين النفوذ في العلاقات الدولية مرة أخرى للحفاظ على مكانة تلك الدول العظمى والتأكيد على سيادتها على العالم بأسره، ولا يتوقف الأمر عند فرض عقوبات اقتصادية فحسب، بل يمتد إلى إجراءات دبلوماسية وقطع علاقات دولية مع الدولة المستهدفة. كما أن إعادة تشكيل هذه الموازين من شأنه أن يضعف كيانات دولية ويبرز قوى جديدة أخرى تخدم توجهات الدول العظمى [23: ص95-98].

في سياق آخر، فقد أشيرَ إلى العقوبات الاقتصادية بأنها تُمثل تطبيق أمثل لكل من القوتين الناعمة والصلبة، حيث تتمثل القوة الناعمة في تطبيق أدوات العقوبات الاقتصادية دون التدخل العسكري المباشر، أما فيما يتعلق بالقوة الصلبة فهي لا تعني التدخل العسكري بشكل صريح، بل يُنظر إلى هذه العقوبات على أنها استخدام للقوة الصلبة من خلال آثار العقوبات الكارثية على مختلف مجالات الحياة الداخلية للدولة من أزمات اقتصادية وزيادة مستوى الفقر، وما يرتبط بها من آثار سلبية على النظام السياسي والمجتمع المحلي ككل [10: ص78-80]، الأمر الذي يجعل الدولة المستهدفة أكثر ضعفاً وقبولاً لشروط القوى العظمى وتقديم التنازلات التي تتفق مع اتجاهات ومصالح تلك القوى، كما تؤدي هذه العقوبات أيضاً إلى إعادة تشكيل وتكوين العلاقات الدولية والتحالفات للدولة المستهدفة مع القوى العظمى، كما

تسعى الدولة المستهدفة للانصياع لتلك الضغوطات والتوجهات الدولية لغايات رفع العقوبات الاقتصادية لديها ومن هنا تبدأ عملية إعادة تشكيل توازن النفوذ في العلاقات الدولية [24: ص898].

كما يمكن الإشارة أيضاً إلى أن العقوبات الاقتصادية من شأنها إعادة تشكيل موازين النفوذ في العلاقات الدولية وذلك من خلال المزج بين العقوبات الاقتصادية نفسها، والعلاقات المالية الدولية وهو ما يؤدي إلى التكيف مع تلك العقوبات وصناعة علاقات دولية اقتصادية وسياسية أخرى أو تغيير مثل تلك العلاقات، على سبيل المثال، أدت العقوبات الاقتصادية على روسيا في حربها مع أوكرانيا إلى توطيد العلاقات الدولية بين روسيا وكل من الصين وإيران وبعض الدول الأخرى، لتتشكل قوى تحالف جديدة تناهض القوى العالمية بقيادة الولايات المتحدة ودول الغرب، علاوة على أن تلك العقوبات أيضاً أدت إلى قطع إمدادات الطاقة من روسيا إلى أوروبا، ما استدعى إلى تكوين علاقات دولية لدول أوروبا مع دول أخرى بديلة كدول الخليج العربي على سبيل المثال لتعويض نقص الطاقة الروسية، وأن هذه الاتجاهات في العلاقات الدولية غيرت من شكل التوازنات في العلاقات الولية والنفوذ العالمي [25: ص160].

وفقاً لما تقدم، فقد أمكن القول بأن العقوبات الاقتصادية تُمثل الأداة الأمثل لتحسين أدوار ومواقع القوى العظمى الفارضة لتلك العقوبات على مستوى مواقع هذه الدول في النظام العالمي، حيث أن قوة العقوبات الاقتصادية تؤثر سلباً على الدول المستهدفة من خلال جعلها غير قادرة على تحقيق أهدافها الاقتصادية وعدم قدرتها على الاستقلال الاقتصادي الاستراتيجي بشكل شامل، أو أن تتمكن من صناعة القوة والقدرات التي تجعلها قادرة على التماشي بشكل سليم مع تلك العقوبات أو العمل بشكل منفرد وبعيداً عن النظام العالمي، وهو ما يعني أن تلك العقوبات الاقتصادية لا تُمثل ردود فعل للقوى العالمية بل هي أسلوب وأداة حقيقية لإعادة توزيع الأدوار والقوة بين الدول على الصعيد الدولي.

المبحث الثالث: مدى نجاح العقوبات الاقتصادية في ترسيخ النفوذ السياسي وحدوده الدولية

يتناول هذا المبحث مدى نجاح العقوبات الاقتصادية في ترسيخ النفوذ السياسي وحدوده الدولية، وذلك من خلال الكشف عن مدى فعالية العقوبات الاقتصادية في فرض الإرادة السياسية على الدول، وكذلك تسليط الضوء على الآثار السياسية المترتبة على استخدام العقوبات الاقتصادية في النظام الدولي، وسيتم ذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: فعالية العقوبات الاقتصادية في فرض الإرادة السياسية على الدول

إن فعالية العقوبات الاقتصادية التي يتم فرضها على الدولة المستهدفة، لا يمكن أن تكون عقوبات ثابتة يمكن تطبيقها في كافة الدول، بل هي عقوبات تختلف باختلاف طبيعة النظام السياسي، وقدرات الدولة المستهدفة وخلاف

ذلك، وأن فعالية هذه العقوبات يتم صياغتها وتشكيلها وفقاً لعدة معايير رئيسية كتصميم العقوبات، وسياقها الدولي، ومدى قدرة الدولة المستهدفة على التكيف والتهرب من الضغوط. ومن الجدير بالذكر أن العقوبات الاقتصادية كثيرا ما تحد من النشاط الاقتصادي للدول القومية، ولكن ما لم تكن تهدف على وجه التحديد إلى استهداف النخب السياسية أو العوامل الاقتصادية الحاسمة التي تؤثر على قرارات صنع السياسات، فإنها لا تؤدي دائما إلى تغيير مباشر في السياسة العامة أو الإرادة السياسية لحكام الدولة المستهدفة [26: ص1].

من المهم في هذا الصدد الإشارة إلى أن تقييم فعالية العقوبات يجب أن تأخذ في الاعتبار العقوبات الاقتصادية على المستوى السياسي المعلن بدلاً من التسبب في ضرر مالي فقط. وعلى الرغم من أن الدولة المستهدفة تعاني في كثير من الأحيان من خسائر مالية كبيرة نتيجة لهذه العقوبات، فإن تحقيق تغييرات ملحوظة في سياساتها الخارجية أو المحلية يستلزم ظروفا معقدة، مثل التماسك الدولي في فرض العقوبات والتركيز على المجالات الحاسمة التي تحد من مرونة النخبة السياسية [27: ص239].

كشفت الدراسات المعاصرة عن وجود أدلة تجريبية على أن فعالية العقوبات في تحقيق الأهداف السياسية والتي كانت منخفضة نسبيًا. وعندما تم تحليل البيانات الأخيرة من أمثلة متعددة من العقوبات الدولية، تبين أن ما يقرب من 25٪ فقط من الحالات نجحت في الحصول على تنازلات سياسية عندما تمت مقارنة النتائج بالأهداف المعلنة. وهذا يشير إلى وجود تناقض بين التأثير السياسي الفعلي والأثر الاقتصادي [28: ص855].

بالإضافة إلى ذلك، أشارت الدراسات المقارنة إلى أن النظام السياسي للدولة المستهدفة له تأثير كبير على مدى تفاعلها مع العقوبات. ويبدو أن العقوبات تعمل على تعزيز التزام النخب السياسية بسياساتها الحالية في بعض المواقف، مثل الدول الاستبدادية أو تلك التي تتمتع بمؤسسات سياسية قوية. كما أنهم يشجعونهم على استخدام وجهة نظر قومية لمقاومة الضغوط الخارجية بدلا من الرد عليها، مما يقلل من فعالية العقوبات في فرض الإرادة السياسية [27: ص239-240].

ومع ذلك، تظهر العديد من الدراسات أن تنسيق العقوبات على المستوى الدولي، خاصة عندما يتم فرضها من قبل منظمات دولية أو مجموعات من الدول، يزيد من احتمالية نجاحها في التأثير على خيارات سياسة الدول المستهدفة لأنه يزيد الضغط الاقتصادي ويحد من وصول الدولة المستهدفة إلى شبكات الدعم الأخرى. ومع ذلك، حتى في هذه المواقف، لا تزال النتيجة تعتمد إلى حد كبير على مقدار الضغوط الاقتصادية الداخلية التي يواجهها النظام المستهدف وكيفية تأثير هذا الضغط على النخبة السياسية [26: ص1].

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

وعليه، عندما يتم إنشاء النظام الدولي وأدواته العقابية الاقتصادية بطريقة تراعي السياق السياسي والاقتصادي للدولة المستهدفة وتستهدف بشكل مباشر مراكز وسياسات صنع القرار المهمة، يمكن القول بشكل عام أن العقوبات الاقتصادية فعالة جزئيا في فرض الإرادة السياسية. وفي العلاقات الدولية الحديثة، تعد هذه مشكلة صعبة لأن هذه العمليات تتطلب تقارب عدة عناصر من أجل تحقيق النتائج السياسية المقصودة.

المطلب الثاني: الآثار السياسية المترتبة على استخدام العقوبات الاقتصادية في النظام الدولي

للعقوبات الاقتصادية العديد من الآثار بعيدة المدى على العلاقات الدولية تتجاوز مجرد تغيير سلوك الدولة المستهدفة. وهو يشمل زيادة الشقوق الجيوسياسية داخل النظام الدولي، وإعادة تحديد أولويات القوة الدولية، وإعادة تنظيم التحالفات. وتُظهِر الأبحاث الحديثة أن العقوبات تتفاعل مع الديناميكيات السياسية العالمية لإنتاج تداعيات سياسية معقدة وواسعة النطاق بدلاً من العمل في فراغ اقتصادي فقط. وفقاً لمجموعة من المؤلفات المتخصصة، فإن العقوبات من الممكن أن تضعف الاستقرار السياسي الداخلي للدول المستهدفة على النحو الذي يؤدي إلى زيادة عدم القدرة على التنبؤ السياسي وتعزيز النفوذ السياسي للخصوم الخارجيين، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى إدخال تعديلات على البنية الأساسية للنظام الدولي [18: ص23].

يعد تحول التحالفات الدولية والعلاقات الدبلوماسية أحد أهم النتائج السياسية للعقوبات. على سبيل المثال، أدت العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية وإيران إلى الإضرار بالثقة بين هذه الدول والغرب، بالإضافة إلى التسبب في مشاكل اقتصادية داخلية. وفي محاولة لتقليل تأثير العقوبات وتحسين مكانتها في النظام الدولي، دفعهم ذلك إلى مواصلة علاقات أعمق مع الدول المنافسة مثل الصين وروسيا. ونتيجة لذلك، يتم إعادة رسم مجالات النفوذ وتتأثر التوازنات السياسية الإقليمية، وتتحول بعيداً عن القطب الغربي التقليدي [29: ص40].

بالإضافة إلى ذلك، قد تساهم العقوبات في التقييد الدائم أو تدمير العلاقات الثنائية، مما يؤدي إلى توترات سياسية مستمرة بين الدول المستهدفة والدول الخاضعة للعقوبات. أدت القيود التجارية والسياسية التي فرضتها الولايات المتحدة على كوريا الشمالية وإيران إلى انخفاض التعاون السياسي والتواصل، فضلاً عن تدهور العلاقات الدبلوماسية بين هذه الدول والولايات المتحدة وحلفائها. وهذا يثير احتمال التصعيد السياسي ويؤثر على الاستقرار الإقليمي[29: ص40-41].

تكشف الدراسات أن العقوبات تغير بنية النفوذ الدولي على المستوى الهيكلي للنظام الدولي من خلال خلق مجالات نفوذ متنافسة. ففي قطاعي الطاقة والبنية التحتية، على سبيل المثال، زاد تعاون روسيا مع القوى العالمية الأخرى،

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

وخاصة الصين، نتيجة للعقوبات المفروضة على روسيا بسبب غزوها لأوكرانيا. ونتيجة لهذا فقد نشأت تحالفات جديدة تعمل على قلب بنية السلطة التقليدية التي يقودها الغرب رأساً على عقب وتغيير النظام الدولي [24: ص900-902].

للعقوبات تأثير سياسي يتجاوز العلاقات بين الدول ليشمل إعادة توزيع السلطة داخل المنظمات الدولية. وقد تأثر أداء مجلس الأمن والأمم المتحدة بتزايد استخدام الجزاءات، حيث أصبح تنفيذ قرارات الجزاءات، في بعض الحالات، يعتمد على التحالفات السياسية، مما يعكس التفاوت في الفعالية المؤسسية والشرعية. ويؤكد الباحثون أن هذا يجعل من الصعب على هذه المنظمات حل النزاعات وفرض لوائح متسقة، مما يقلل من أهمية القانون الدولي باعتباره العامل الرئيسي الذي يؤثر على السلوك على نطاق عالمي [18: ص2].

ومع ذلك، في الدول المستهدفة، قد تسبب العقوبات ردود فعل سياسية سلبية على المستويين الوطني والإقليمي. وقد تؤدي العقوبات إلى تكثيف الخطاب القومي ضد الهيمنة الأجنبية وتعزيز تضامن النخب السياسية ضد الضغوط الخارجية، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تعزيز الحكومة الحالية بدلاً من إضعافها. وقد ظهر هذا في عدد من دراسات الحالة حيث توحدت النخب السياسية في الدولة المستهدفة بفعل الضغوط الأجنبية، الأمر الذي أدى أيضاً إلى تفاقم عزلة السياسة الداخلية والحد من فعالية العقوبات كأداة سياسية لتعديل السلوك.

كما أن جدوى التعاون الدولي في القضايا المتعددة الأطراف تواجه تحديًا بسبب التداعيات السياسية للعقوبات، وقد تنقسم الأطراف المهمة في الاتفاقيات الدولية نتيجة للعقوبات، مما يعيق الجهود المبذولة للعمل معا بشأن قضايا مثل التجارة، وتغير المناخ، والأمن العالمي. ووفقاً للتحليلات فإن التحرك نحو العقوبات الأحادية أو الثنائية كثيراً ما يؤدي إلى تآكل الاتفاق العالمي ويجعل من الصعب على المؤسسات الدولية أن تتعامل مع المشاكل المشتركة. تسلط هذه الجوانب السياسية للعقوبات الاقتصادية الضوء على حقيقة أن تطبيقها في العلاقات الدولية له عواقب تتجاوز مجرد الضغط الاقتصادي. فهي تتمتع بالقدرة على تغيير التحالفات وعلاقات القوة، وتكثيف الانقسام السياسي، وفي نهاية المطاف تغيير الديناميكيات السياسية للنظام العالمي ككل.

الخاتمة

تستعرض الخاتمة كل من نتائج الدراسة وتقديم التوصيات في ظل هذه النتائج كما يأتي:

أولاً: نتائج الدراسة

- تُعدّ العقوبات الاقتصادية أداة قسرية مشروعة في القانون الدولي تُستخدم من قبل الدول ذات النفوذ والمؤسسات الدولية للتأثير في سلوك الدول الأخرى دون اللجوء إلى القوة العسكرية، مع إضفاء شرعية قانونية على هذا التأثير.
- تتنوع أدوات العقوبات الاقتصادية بين الحظر، الحصار، المقاطعة، وتجميد الأرصدة، ويُظهر البحث أن اختيار الأداة يرتبط بمدى الرغبة في تعظيم الضغط السياسي على الدولة المستهدفة وفقًا لطبيعة نظامها الاقتصادي والسياسي.
- تُسهم العقوبات الاقتصادية في إنتاج النفوذ السياسي عبر تحويل الضغط الاقتصادي إلى تكاليف سياسية داخلية تؤثر في خيارات النخب الحاكمة وسلوكها التفاوضي في البيئة الدولية.
- يُظهر البحث أن العقوبات تُستخدم كوسيلة لإعادة تشكيل موازين النفوذ والتحالفات الدولية، حيث تدفع الدول المستهدفة إلى تعديل علاقاتها الخارجية أو إعادة تموضعها داخل النظام الدولي استجابة للضغوط المفروضة عليها.
- تبيّن أن نجاح العقوبات الاقتصادية في ترسيخ النفوذ السياسي يظل محدودًا ونسبيًا، ويتوقف على عوامل متعددة أبرزها طبيعة النظام السياسي للدولة المستهدفة، ومستوى التنسيق الدولي، واستهداف مراكز صنع القرار.
- يكشف البحث أن العقوبات قد تُنتج آثارًا سياسية عكسية، إذ تؤدي في بعض الحالات إلى تعزيز تماسك النخب الحاكمة، وتعميق الاستقطاب الدولي، وظهور تحالفات مضادة تُقيّد فعالية العقوبات كأداة للنفوذ السياسي طويل الأمد.

ثانياً: التوصيات

في ضوء ما تقدم من نتائج الدراسة، فقد أمكن تقديم التوصيات التالية:

- إعادة توجيه العقوبات الاقتصادية نحو النخب السياسية ومراكز القرار بدل الاقتصادات الوطنية، بما يضمن تعظيم النفوذ السياسي وتقليص الآثار الإنسانية غير المقصودة.
- تعزيز الطابع الجماعي ومتعدد الأطراف للعقوبات الاقتصادية لزيادة فعاليتها السياسية وشرعيتها الدولية والحد من قدرة الدول المستهدفة على الالتفاف عليها.

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

- ربط تصميم العقوبات بطبيعة النظام السياسي للدولة المستهدفة لضمان تحويل الضغط الاقتصادي إلى تأثير مباشر على سلوك صناع القرار.
- دمج العقوبات الاقتصادية ضمن أدوات دبلوماسية أوسع تشمل التفاوض والحوافز السياسية لتفادي محدودية أثر العقوبات المنفردة.
- الحد من العقوبات الأحادية الجانب لما تسببه من اختلالات في النظام الدولي وتعميق الاستقطاب السياسي بين القوى الكبرى.
- إخضاع العقوبات لتقييم دوري لفعاليتها السياسية مع تعديلها أو رفعها عند ثبوت آثارها العكسية على النفوذ السياسي المنشود.

قائمة المصادر والمراجع

[1] Meissner, K., "How to sanction international wrongdoing? The design of EU restrictive measures," The Review of International Organizations, vol. 17, no. 1, pp. 61–85, 2022. doi: 10.1007/s11558-022-09458-0.

[2] Felbermayr, G., T. C. Morgan, C. Syropoulos, & Y. V. Yotov, "Understanding economic sanctions: Interdisciplinary perspectives on theory and evidence," European Economic Review, vol. 135, p. 103720, 2021, doi:10.1016/j.euroecorev.2021.103720.

[3] J. Gutmann, H. Pitlik, and A. Fronaschütz, "Has the Russian invasion of Ukraine reinforced anti-globalization sentiment in Austria?," Empirica, vol. 50, no. 2, pp. 289–299, 2023, doi:10.1007/s10663-023-09572-1.

[4] السعدي، قاسم، «العقوبات الاقتصادية الدولية وأثرها في العلاقات الدولية: العقوبات الأوروبية على إيران أنموذجاً»، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 11، العدد 1، ص ص 33–70، 2021.

[5] حجازين، زياد، العقوبات الاقتصادية كإحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة مقارنة (إيران وكوريا الشمالية)، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2021.

[6] زهيرة، بن طاح، «العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية في العلاقات الدولية: العراق نموذجاً»، مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 6، ص ص 148–165، 2019.

[7] G. C. Hufbauer and E. Jung, "What's new in economic sanctions?," European Economic Review, vol. 130, p. 103572, 2020, doi: 10.1016/j.euroecorev.2020.103572. [Online]. Available: https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0014292120302026

[8] ميثاق الأمم المتحدة، الأمم المتحدة، 1945.

[9] رضا، قردوح، «العلاقات الذكية: مدى اعتبارها بديلاً للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الإنسان»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2011.

[10] بن زكرى، مديحة، «أثر العقوبات الاقتصادية الدولية على حق الشعوب في التنمية»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة مستغانم، الجزائر، 2019.

[11] مجاهدي، إبراهيم، «النظام القانوني للجزاءات الاقتصادية الدولية في ميثاق الأمم المتحدة»، المجلة الجنائية القومية، المجلد 64، العدد 1، ص ص 71–114، 2021.

[12] محيي الدين، جمال، العقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة، ط. 1، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، 2009.

[13] زياني، نوال، «العقوبات غير العسكرية في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتطبيقها على العراق»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المدية، الجزائر، 2015.

[14] الأشعل، عبد الله، النظرية العامة للجزاءات الدولية في القانون الدولي، ط. 1، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 1997.

[15] بوبكر، خلف، العقوبات الاقتصادية في القانون الدولي المعاصر، ط. 1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، 2008.

[16] T. Besedeš, S. Goldbach, and V. Nitsch, "You're banned! The effect of sanctions on German cross-border financial flows," Economic Policy, vol. 32, no. 90, pp. 263–318, 2017.

[17] الحديدي، طه، الجزاءات الدولية في ميثاق الأمم المتحدة، ط. 1، الإمارات العربية المتحدة: دار الكتب القانونية للطباعة والنشر، 2013.

[18] Ö. Özdamar and E. Shahin, "Consequences of economic sanctions: The state of the art and paths forward," International Studies Review, vol. 23, no. 4, pp. 1646–1671, 2021, doi: 10.1093/isr/viab029.

[19] Marino, N. "Do economic sanctions destabilize country leaders?" American Journal of Political Science, vol. 49, no. 3, pp. 564–576, 2005.

[20] J. Grauvogel, A. A. Licht, and C. von Soest, "Sanctions and signals: How international sanction threats trigger domestic protest in targeted regimes," International Studies Quarterly, vol. 61, no. 1, pp. 86–97, 2017.

[21] J. Caetano, A. Galego, and A. Caleiro, "On the determinants of sanctions effectiveness: An empirical analysis by using duration models," Economies, vol. 11, no. 5, p. 136, 2023, doi: 10.3390/economies11050136.

[22] P. A. Black and H. Cooper, "On the welfare and employment effects of economic sanctions," South African Journal of Economics, vol. 55, no. 1, pp. 1–15, 1987.

[23] Jan A. S. Rubab and M. Latif, "The weaponization of trade: Economic sanctions as a tool of modern diplomacy," Annual Methodological Archive Research Review, vol. 3, no. 11, pp. 94–120, 2025, doi: 10.63075/4rqk8675.

[24] Y. Sharma, "Trends in political science research: Economic sanctions," International Political Science Review, vol. 74, no. 6, 2025, doi: 10.1177/00208345241303005.

[25] البصراتي، محمد، «استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (العراق–إيران–روسيا) نموذجاً»، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 23، العدد 3، ص ص 159–182، 2022.

[26] Y. Kobayashi, "Economic sanctions as foreign policy," in Oxford Research Encyclopedia of Politics. Oxford University Press, 2017, doi: 10.1093/acrefore/9780190228637.013.477.
[27] T. Pala, "The effectiveness of economic sanctions: A literature review," NISPAcee Journal of Public Administration and Policy, vol. 14, no. 1, pp. 239–259, 2021, doi: 10.2478/nispa-2021-0009.
[28] D. Walentek, "Sanctions and democracy—Economic peace revisited," Contemporary Security Policy, vol. 46, no. 4, pp. 855–882, 2025, doi: 10.1080/13523260.2025.2537674.
[29] J. Cheo, "Impact of economic sanctions on bilateral trade relations: A comparative study of US sanctions on Iran and North Korea," American Journal of International Relations, vol. 9, no. 2, pp. 40–51, 2024, doi: 10.47672/ajir.2266.